

أكد أن الحوادث الأمنية مع السعودية لم تنقطع... وهناك تعاون لاجراء الإرهاب التكفيري من العراق

وكيل الداخلية العراقي - الحياة : لا يمكن السيطرة على الحدود و"التسلل" من دون ارادة سياسية

□ الرياض - ناصر الحقباني

أكد اللواء حقوقي حسين كمال وكيل وزير الداخلية العراقية أن المحادثات مع القيادة الأمنية في السعودية لم تنقطع، وأن هناك جهوداً مخصصة لتطوير العلاقات بين البلدين. وقال في حديثه إلى «الحياة»: «إن تسليم المحكومين السعوديين إلى المملكة، يخضع للمحادثات بين البلدين، مضافاً: «أن وفداً عراقياً سـلم السعوديين قائمة بأولية بالمحكومين السعوديين الذين تقدر أعدادهم بالعشرات خلال زيارته أخيراً إلى الرياض».

وإشارة إلى استمرار تسرب المقاتلين من دول الجوار إلى داخل العراق، على رغم انخفاض نسبته في الفترة الأخيرة، وقال: «إن السيطرة المطلقة على الحدود لا يمكن أن تتم في شكل مطلق، لكن إذا كانت هناك إرادة سياسية للدول المجاورة لمنع (التسلل) فيمكن أن تمنع هذه الدول المتسللين من الدخول عبر إجراءات معينة. وتطرق المسؤول العراقي إلى مواضيع أمنية كثيرة:

● شرعي كصا أن هناك توصوا واضحة في قانون العقوبات العراقي تعالج هذه الامور، إضافة إلى قانون مكافحة الإرهاب الذي صدر عن مجلس النواب العراقي.

● أظهر مركز البحوث التابع للقوات الاميركية، استثمارات لعدد من المقاتلين الذين دخلوا العراق بنية المشاركة في القتال مع جماعات ارهابية، إلا أن القوات الأمنية العراقية لم تقصع عن الأعداد على رغم أنهم يقعون في سجونها... كم عدد المقاتلين الذين دخلوا العراق؟

● القائمة التي صدرت عن القوات الاميركية المعروفة بقائمة «سجناء» تضمنت حوالي ٦٠٠ اسم، إضافة إلى صور ووثائق ومستمسكات الإرهابيين. وهذا لا يعني أن مجموع الإرهابيين الذين دخلوا العراق هو العدد أعلاه، إذ يقدر عددهم منذ سقوط النظام الناجد في نيسان (أبريل) عام ٢٠٠٣ بالألاف. ● كم تبلغ أعداد السعوديين منهم؟ وكم عدد الموقوفين؟

● أعداد الموقوفين السعوديين تقدر بالعشرات بينهم معتقلون لدى السلطات الأمنية العراقية، وأجريت لهم محاكمات أصولية وفقاً للقانون العراقي وتم الحكم عليهم وتم تسليم الحكومة السعودية اثنا عشر زيارة وفد عراقي المملكة قائمة بأولية بالمحكومين من الجنسية السعودية.

● هل سلمت معلومات أمنية للحكومة السعودية تخص السعوديين في العراق، أو أسماء الموقوفين ممن كانوا على قوات «الداخلية» السعودية؟
● المحادثات لم تنقطع مع القيادة الأمنية في السعودية، وتستمر الجهود الجادة والمخصصة لتطوير العلاقات والاتفاقات الأمنية بما يتسجم وتطوير العلاقات بين البلدين الشقيقين، كما أن حديث رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، له دلالة كبيرة عندما أكد دور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، في إرساء السلام في العراق، وفي نحر «القاعدة» في العراق.

● أجريت محادثات مع القيادة الأمنية في السعودية حول تطوير الاتفاق الأمني الذي أبرم في ١٩٨٢ بين البلدين، خصوصاً في مجال تسليم مطورين في قضايا الإرهاب... متى يجري تطبيقه؟
● تسليم العجزمين بين الدول قد يكون

● كيف تصفون التعاون السعودي - العراقي في مجال مكافحة الإرهاب؟

● التعاون تحكمه الاتفاقات العربية في هذا المجال، وفي هذا الشأن، أجمع وقد رفيع المستوى برئاسة مستشار الأمن الوطني مع رؤساء الأجهزة الأمنية في المملكة عام ٢٠٠٧، وتم الحديث في شكل صريح وأخوي عن خطورة الإرهاب على دول المنطقة في الوقت الحالي والمستقبل، وذلك بعدما أصبح العراق حاضناً كبيراً للإرهاب، وأبدى الجانب السعودي برئاسة وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز، تفهمه الكامل واستعداد المملكة لدعم الحكومة العراقية في مجال مكافحة الإرهاب. وتكشف الأمير نايف عن الإجراءات المهمة المتخذة من المملكة للوفد العراقي. وهناك تعاون مهم بين الحكومتين السعودية والعراقية لاجراء الإرهاب التكفيري، ونحن نعمل على توقيع اتفاق أمني شامل مع المملكة العربية السعودية يشمل المجالات الأمنية كافة.

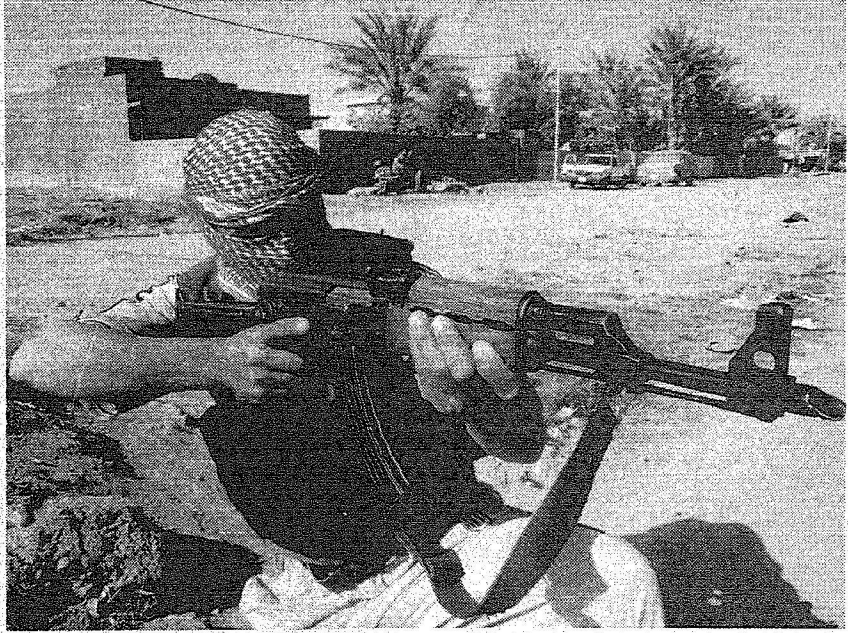
● هل ما زالت تعاون من تسرب المقاتلين عبر الحدود مع دول الجوار؟

● تسرب المقاتلين من دول الجوار مستمر، وإن كانت وخيرة وأعداد المقاتلين قلت نتيجة الإجراءات المتخذة من القوات الأمنية العراقية ومن بعض دول الجوار، والسيطرة المطلقة على الحدود لا يمكن أن تتم، ولكن إذا كانت هناك إرادة سياسية للدول المجاورة لمنع «التسلل» فيمكن أن تمنع هذه الدول المتسللين من الدخول عبر إجراءات معينة.

● من أي جهة يتم تسرب العدد الأكبر من السعوديين لدخول الأراضي العراقية؟

● العدد الأكبر من السعوديين دخل عبر الحدود السورية.

● تلمن أن التهم الموجهة للموقوفين من جنسيات عربية تأتي على ضوء أفعالهم ما هي تهم السعوديين الموقوفين في سجون العراق؟
● التهم التي توجه للإرهابي الذي يدخل العراق للعمل مع تنظيم «القاعدة» و«التكفيريين» هي تهمة «الإرهاب»، وهي من أكبر الجرائم التي تكون عقوبتها شديدة تصل إلى الإعدام، إضافة إلى تهمة حيازة الأسلحة والمتفجرات، وعبور الحدود في شكل غير



عنصر في «المصوبة» من المقاتلين ضد «القاعدة» في العراق (أ ف ب)

يسمى بـ «المقاومة العراقية» باتت قريبة من ساعة الحسم؟
- كثر الحديث عن اندماج أو تجمّع المصائب المسلحة الإرهابية في قيادة طوال الأعوام السابقة المهم أن هذا لا يؤثر ولا يعنى قسوات الأمن العراقية. قوات الأمن العراقية تطورت وتتسلح وتدريب بخطى واثقة ويأمنه راسخ يوحد العراق، وتوجد قيادة سياسة شرعية منتخبة من الشعب العراقي والمعرفة حسمت لمصلحة الشعب العراقي والشرعية.
● ظهرت في الأونة الأخيرة فصائل مسلحة في جنوب العراق، الذي كان يشهد هدوءاً نسبياً، مثل دعوة البغديي وغيرها. ما حقيقة هذه الفصائل؟ وما مطالبهم؟
- هذه الحركات مرتبطة بالمشهد الجعفري الذي يؤكد ظهور الإمام المهدي في هذه المرحلة التاريخية. وتم التعامل مع هذه الجماعات في شكل قانوني وحضاري بعيداً عن القمع على رغم جهودهم إلى السلاح وهي تدعو إلى تنحي القادات الدينية والسياسية وإفساح المجال لها لممارسة المسؤولية.

القانونية، وهناك تطور إلى الأحسن، ونحن لا ننظر إلى بعض الممارسات السلمية التي جرت قبل سنوات لأسباب طائفية، أو غيرها، وهناك إجراءات وإن كانت بطيئة بحق كل من تطاول على حقوق الإنسان.
● هناك تعاون بين «الشرطة العراقية» وقوات «البشمركة» الكردية. ما الهدف من ذلك؟ وهل تصب في خانة تهجير العرب السنة من مدينة الموصل وما حولها؟
- التعاون بين قوات الشرطة العراقية وقوات «البشمركة» الكردية في الموصل تصب في مجال مكافحة الإرهاب والتكفيريين وانصار البعث البائد وفرض سلطة القانون، وخدمة المواطنين على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم في مدينة الموصل. وهذا التعاون ليس من أجل تهجير المواطنين في الموصل، فأرض العراق شاسعة وتكفي كل العراقيين عندما يكونون مواطنين يخدمون بلادهم.
● هناك معلومات عن جمع فصائل المقاومة العراقية تحت قيادة موحدة ما أثار ذلك في أداء رجال «الداخلية» وهل يعني ذلك أن القضاء على ما

بناء على اتفاق ثنائي، أو على أساس اتفاقات دولية مصداق عليها وعن طريق الشرطة الدولية أو العربية، وهذا يحتاج إلى إجراءات معينة قد تطول بعض الوقت.
● أجريت محادثات بين البلدين في مجال تسليم أعداد من السعوديين الموقوفين في السجون العراقية. ماذا تم بهذا الشأن؟ ومتى سيتم البدء في ذلك؟ وهل تتوقع أن «الطائفية» تنقف عائقاً أمام تسليم السعوديين؟
- إن تسليم المحكومين السعوديين إلى المملكة، يخضع لمباحثات بين البلدين وأبدي الأخوة في السعودية الاستعداد لتسلمهم، وتتعاطى بما يخدم مصلحة أهالي الضحايا وتخدم العلاقات الإيجابية بين البلدين.
● هناك شكاوى من بعض العراقيين المقيمين في الدول العربية حول انتهاكات ضباط «الداخلية» للقائمين أو الدستور لأسباب طائفية. ما رأيكم؟
- كل من يعمل في وزارة الداخلية العراقية خاضع للقانون، ويعمل وفق الدستور، وكل من ينتهك حقوق المواطن يتعرض للمساءلة